

نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي

- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب -

A look at the reality of the investment climate in the Maghreb countries

- A comparative study between Algeria, Tunisia and Morocco -

محمد زعيمش

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة -

الجزائر

Zaich25@hotmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الموسومة بعنوان نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي - دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-، الى التعرف على ملامح وضع مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات التي تلقى الاجماع والمصادقية العالمية صادرة عن هيئات دولية ، على غرار مؤشر الحرية الاقتصادية، التنافسية العالمية، مدركات الفساد وسهولة أداء الاعمال ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج على غرار المراتب المتأخرة والنتائج السلبية للبلدان قيد الدراسة مقارنة بعينة المؤشرات وتباينت المراتب واختلفت الأسباب واستغلت المغرب تراجع بلدان شمال افريقيا جراء الثورات وغياب فعالية الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وجعله اكثر جاذبية، لتكسب نقاط إضافية لصالحها وتظفر باستثمارات أجنبية من شأنها بعث الاقتصاد المغربي إلى بر الأمان. **الكلمات المفتاحية:** مناخ الاستثمار، الحرية الاقتصادية، التنافسية العالمية، مدركات الفساد، سهولة اداء الاعمال، مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

Abstract:

This paper, entitled "A look at the reality of the investment climate in the Maghreb" - a comparative study between Algeria, Tunisia and Morocco - aims at identifying the characteristics of the investment climate in Algeria, Tunisia and Morocco by focusing on a set of indicators that receive unanimity And global credibility from international bodies, such as the Index of Economic Freedom, Global Competitiveness, Corruption Perceptions, Ease of Business Performance and the COFACE Country Risk Index. The study found a number of results along the lines of the late grades and the negative results of the countries studied compared to the sample of the indicators. The rates varied and the reasons varied. Morocco exploited the decline of the North African countries due to the revolutions and the absence of Algeria's efficiency despite efforts to improve the investment climate and make it more attractive, to earn additional points and gain foreign investment which would send the Moroccan economy to safety.

Key words: investment climate, global competitiveness, corruption, business facility, COFACE country risk index.

تمهيد:

لما اقتنعت دول العالم جمعاء المتقدمة منها والنامية باستحالة تحقيق القطاع العام لوحده للرخاء الاقتصادي، ولما اقتنعت بضرورة تبديد المخاوف من العقليات والذهنيات والفكر المناهض للقطاع الخاص، طفى إلى السطح نظام اقتصادي رأسمالي عالمي مبني على إشراك المبادرة الفردية في برامج التنمية والنمو الاقتصاديين.

ولما أدرك العالم أن للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي الأثر الإيجابي للاقتصاديات الحديثة، أسرع الدول تتسابق لجلب أكبر قدر منها، وقد ساهمت العولمة المالية في تحرير انتقال رؤوس الأموال وتعزيز الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة والمباشرة منها، هذه الأخيرة عرفت تطورا بطيئا في العقود الأخيرة وهذا راجع للانحياز نحو تدفقات القروض والاعانات المالية، بالمقابل يرى الخبراء أن الظفر بجزء من الاستثمار الأجنبي المباشر العلي لن يتحقق إلا في وجود بيئة استثمارية تنافسية جذابة للمستثمرين وهي الحلقة المفقودة للكثير من الدول النامية الساعية للنهوض باقتصاداتها، بيئة لن تظهر معالمها إلا من خلال إرادة سياسية واقتصادية واجتماعية تتجسد في تشريعات وتنظيمات تتسم بقدر من المرونة، وتحديد دقيق للمسؤوليات والصلاحيات، بنية تحتية ملائمة، وتفاعلا لمتعاملينا لاقتصاديين مع التطورات الاقتصادية والمالية العالمية وتضافر جهود مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية، علاوة عن أكبر تحدي يواجهه العالم حاليا، عقبالا لخيارات التوازنات المالية، من فساد مالي وإداري، والتي تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية الجذابة أو مناخ الأعمال الملائم كسبيل للظفر بحصة من الاستثمارات الأجنبية العالمية.

حيث تبذل دول المغرب العربي على غرار الدول العربية جهود كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري، هذه الجهود تختلف من دولة لأخرى حسب الأهداف والسياسات الموضوعية، ولكن تصب في مجملها في تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات وتوفير أكبر عدد من الضمانات للمستثمرين الأجانب للولوج لأسواق دون أخرى.

إشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو واقع المناخ الاستثماري في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي سؤالين فرعيين:

- ما هي اهم مؤشرات قياس مناخ الاستثمار؟

- ما هي ملامح المناخ الاستثماري في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تحلل هذه الدراسة مؤشرات قياس مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب وتقران بينهم.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- الامام بأهم الجوانب النظرية لمفهوم مناخ الاستثمار؛

- التعرف على واقع مناخ الاستثمار بكل من الجزائر، تونس والمغرب.

الدراسات السابقة:

- دراسة بن مسعود محمد، مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية،

مجلة الحقيقة، العدد 22، سبتمبر 2012.

توصلت هذه الدراسة الى ان هناك تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر منذ سنة 2005، لكن ذلك لا يعكس حجم الامكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، كما ان حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب، وهذا مقارنة بدول اخرى ذات امكانيات اقل خاصة فيما يتعلق بالموقع الجغرافي او حجم السوق او وفرة الموارد المختلفة.

- دراسة عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

توصلت هذه الدراسة الى انه بالرغم من ما بذلته معظم الدول العربية في السنوات الاخيرة من جهود التحسين مناخا للاستثمار فيها، وهذا من خلال محاولاتها لتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الى الدول العربية لكن رغم تلك الجهود المبذولة تبقى غير كافية رغم توفر المعطيات والوسائل المقومات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية على المستوى القطري والإقليمي.

- دراسة دغوم هشام، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2015،

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2016.

توصلت هذه الدراسة انه حسب تقرير مناخ الاعمال الجزائر تعتبر من البلدان التي لم تحقق تغييرا ايجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال الفترة ما بين 2000-2015، وذلك رغم الاصلاحات الاقتصادية المتخذة، فالجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الاجانب. كما تصنف الجزائر ضمن الدول التي ادائها اقل من امكاناتها فيما يتعلق بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، أي انه مازالت فجوة بين ادائها وقدرتها على زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

- دراسة بن لكحل محمد امين، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين

الجزائر، تونس والمغرب-، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، جانفي 2017.

توصلت هذه الدراسة الى انه تشير جميع البيانات الى فشل دول المغرب العربي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تميزت تدفقاته بالتذبذب خلال الفترة الماضية، كما كانت هذه التدفقات ضئيلة جدا خاصة في الجزائر مقارنة بإمكانيات هذه الدولة، حيث لم تمثل حصيلة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول المغرب العربي سوى 12% من اجمالي التدفقات الى الدول العربية، والتي بدورها شكلت نسبة 2.3% من الاجمالي العالمي سنة 2015، فالجزائر حققت تدفقات بنسبة 1.5% من الاجمالي العربي، بينما حققت تونس نسبة 2.5% من الاجمالي العربي، فيما كان المغرب الاحسن مغاريا حيث حقق نسبة 8% من الاجمالي العربي لسنة 2015.

المحور الأول: الاطار النظري لمناخ الاستثمار

1- تعريف مناخ الاستثمار

هناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار حيث يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفقات رأس المال وتوظيفه، وضمن هذا الاطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشر على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني¹. كما يعرف مناخ الاستثمار على أنه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية اضافة الى الانظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والاطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الاعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وانشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار². ويعرف كذلك بأنه كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر وتحقق له أعلى عائد، وتقلل من الأعباء أو المعوقات التي تعيق استثماراته من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي³. ويعرف البنك العالمي مناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال بأنها مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي يتيحها للشركات للاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العمل، والتوسع⁴.

2- العوامل المكونة لمناخ الاستثمار

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة من العوامل نذكر منها:

2-1- العوامل الاقتصادية

وتشمل الناتج الداخلي الخام، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسرة وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الناتج المحلي، العمالة، الأرصدة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الاندماج الى وحدة اقتصادية نحو الاستهلاك والانتاج، سوق العمل، بورصة الاوراق المالية، معدل الفائدة، معدل التضخم، النظام الضريبي، الهياكل القاعدية، الطلب الكلي (الميزانية وتطورها)، الانتاج الوطني، الواردات، الصادرات، سياسة الصرف وثبات اسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال الى الخارج، وجود اتفاقيات تعاون تقني، وجود بروتوكولات مالية، وجود اجراءات حمائية، ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الصادرات والواردات، نظام الحصص، الحواجز التعريفية، الحقوق والرسوم الجمركية، الحواجز غير التعريفية (اجراءات تقنية تنظيمات لحماية الصحة والبيئة) التراخيص المتعلقة باستثمار حماية الملكية الصناعية والفكرية، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي والأجنبي، الشفافية⁵.

2-2- العوامل السياسية

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في مناخ الاستثمار السياسي بالدرجة الأولى، حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يؤدي بالتحقق من عدم استقرار الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، وهنا يفقد المستثمر الثقة في استقرار الحكومة ومن ثم هجرة رؤوس الأموال مما ينتج عنه عدم الاستقرار الاقتصادي، وهنا كما أمثلة عديدة أدى فيها عدم

الاستقرار السياسي لهجرة رأس المال حيث كانت الكثير من الدول مسرحة للعمليات الحربية مثل الغزو النازي لأوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، حيث أدت لذلك العجز ضخيم موازين المدفوعات لدول أوروبا الغربية وكندا ولأمريكا اللاتينية مما نتج عنها نقلا باتو ثورات عسكرية وخلقت عدم استقرار سياسي واقتصادي، يعتبر الاستقرار السياسي العاملاً ولاذير اعياها المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار ويشمل هذا العاملاً العناصر التالية:⁶

- مستجدات الوضع السياسي العام وما يتسم به من استقرار؛
- نوع نظام الحكم من حيث كونه ديمقراطياً أو ديكتاتورياً؛
- مدى ما يحظ به نظام الحكم من قبولاً وإعراض؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمار اتالأنحبية المشاركة فيعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-3- العوامل التجارية

والمتمثلة في:⁷

- العوامل التسويقية: حجم السوق ومعدل نموه، منافذ التوزيع، وكالات الاعلان والاشهار والترقية، احتمالات التصدير، المستهلكين المحليين، التسهيلات الانتاجية، هيكل الاسعار.
- العوامل المتعلقة بالتكاليف: توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة، مستويات الاجور، مدى انخفاض تكاليف النقل للمواد الاولية والسلع الوسيطة.
- معطيات فنية وتكنولوجية: براءات الاختراع وحمايتها، طرق نقل التكنولوجيا وتنميتها.
- معطيات جغرافية: المناخ، المسافة، الموقع، استغلال الاراضي.

2-4- العوامل القانونية

يتمثل هذا العنصر في القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى تكون هذه القوانين محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب، كذلك فان القضاء ونظام التحكيم الكفيل بحسم المنازعات من العناصر الهامة في تهيئة مناخ الاستثمار، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الاجراءات، أو طرده من خلال التعقيدات، البيروقراطية وطول الاجراءات.⁸

2-5- العوامل الاجتماعية والثقافية

من اهم عواملها:⁹

- السياسات التعليمية والتدريبية ومدفعاليتهافي توفيرأيديعاملةمدربةماهرة وذاتكفاءة؛
- دور فعال للنقابات العمالياتخاذ القرارات التي تخص العمال؛
- درجة الوعي الصحيونظام التامينات للمتبعة؛
- النمو السكاني ونوعية أذواق المستهلكين؛
- المشاركة الايجابية للمجتمع في تطبيق السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية.

3- مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

لقياس مناخ الاستثمار هناك العديد من المؤشرات التي تسمح بذلك ومن بين هذه المؤشرات:

3-1- مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر عن معهد "هيرتاج" وصحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 وهو أداة مهمة لصانعي السياسة والاقتصادية والمستثمرين ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الاجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الاجور والاسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والاجراءات. تمنح العوامل التي يقيسها المؤشر أوزانا متساوية ويحسب المؤشر بالأخذ بالمتوسط ويمكن تقييم هذا المؤشر بما يلي:¹⁰

- (100-80) يدل على حرية اقتصادية كاملة

- (79.9-70) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة

- (69.9-60) على حرية اقتصادية متوسطة

- (59.9-50) على حرية اقتصادية ضعيفة

- (49.9-0) على حرية اقتصادية منعدمة

3-2- مؤشرات التنافسية العالمية

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة، ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979، ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما:¹¹

- مؤشر التنمية للتنافسية: ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره الى ثلاثة مقاييس، حيث المقياس الأول يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الانترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل الف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات، أما المقياس الثاني فهو يقيس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات. في يحين يقيس المقياس الثالث أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي، استقرار اسعار الصرف، نسبة الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي، ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

- مؤشر الأعمال التنافسية: يركز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي من خلال درجة تطور قطاع الاعمال "المناخ الاستثماري": ويستند هذا المؤشر على 8 عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج احصائي يتم تطويره وتتكون العوامل الثمانية على النحو التالي: درجة الانفتاح الاقتصادي، أداء القطاع المالي، البنية الاساسية، الاطار المؤسسي، البيئة المعلوماتية، مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، مؤشرات الموارد البشرية (العمال)، تطور نظم الادارة.

3-3- مؤشر الشفافية (مدركات الفساد)

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة الشفافية الدولية، منذ عام 1995، والتي تعرف الفساد على أنه استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويرصد هذا المؤشر مدى التحسن في الممارسات الادارية الحكومية والشركات العالمية، ويهتم بتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و أثر ذلك على المناخ الاستثماري، كما يهتم أيضا بنظرة الشركات العالمية الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة ومدى توفر التشريعات القانونية والاجرائية للحد من الفساد داخل تلك الدول، إضافة الى مدى اقرار مبدأ المحاسبة والمساءلة لضمان تحقيق الشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي.¹²

3-4- مؤشر سهولة اداء الاعمال

استحدثت مؤشر سهولة اداء الاعمال في قاعدة بيانات بيئة الاعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو يتكون من المؤشرات العشرة التي تتكون منها قاعدة بيانات الاعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية للدول، الى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف وضع اسس للتقييم والمقارنة بين اوضاع بيئة الاعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.¹³

3-5- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE)

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الاجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثير الالتزامات للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة اداء الاعمال.¹⁴

المحور الثاني واقع مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب

للتعرف على واقع مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب سيتم التطرق لخمسة مؤشرات دولية تسمح كل منها بقياس مدخل من مداخل المناخ الاستثماري.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية

حيث يوضح الجدول التالي درجة وترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2012-2018.

الجدول رقم (1) : مؤشر الحرية الاقتصادية (مؤشر هيريتاج) في كل من الجزائر، تونس و المغرب للفترة 2012-

2018

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2012	51.0	58.6	60.2
الدرجة	140	95	87
الترتيب دوليا/179	15	11	9
الترتيب اقليميا/17*			

59.6	57.0	49.6	الدرجة	2013
90	107	145	الترتيب دوليا/185	
9	11	14	الترتيب اقليميا*/18	
58.3	57.3	50.8	الدرجة	2014
103	109	146	الترتيب دوليا/186	
10	11	14	الترتيب اقليميا*/18	
60.1	57.7	48.9	الدرجة	2015
89	107	157	الترتيب دوليا/186	
9	11	14	الترتيب اقليميا*/18	
61.3	57.6	50.1	الدرجة	2016
85	114	154	الترتيب دوليا/186	
9	11	13	الترتيب اقليميا*/18	
61.5	55.7	46.5	الدرجة	2017
86	123	172	الترتيب دوليا/186	
9	10	14	الترتيب اقليميا*/18	
61.9	58.9	44.7	الدرجة	2018
86	99	172	الترتيب دوليا/186	
7	10	14	الترتيب اقليميا*/18	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني <https://www.heritage.org/index/download>

*منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

بالنسبة للجزائر هناك تدهور ملحوظ في ترتيبها خاصة على الصعيد الدولي حيث سنة بعد اخرى تتجه نحو تذييل الترتيب حيث سنة 2018 بينها و بين المرتبة الأخيرة 12 دولة فقط، و هذا مؤسف جدا، و يرجع السبب في هذا إلى عدم استقرار وتباين العوامل المعتمد عليها لقياس الحرية الاقتصادية مثل العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، حرية الاستثمار...الخ.

بالنسبة لتونس عرفت تراجع في ترتيبها خلال سنتي 2013 و 2014، لتعود سنة 2015 وتندارك الترتيب مع انه تدارك متحفظ بمرتبتين فقط، لتواصل انخفاض ترتيبها حتى سنة 2017، لتعود وتصعد في الترتيب بمقدار 24 مرتبة، وهذا دليل على ارتفاع الحرية الاقتصادية في تونس.

بالنسبة للمغرب هي الأخرى عرفت تراجع في ترتيبها خلال سنتي 2013 و 2014، لتعود سنة 2015 وتندارك الترتيب، لتصعد بـ 14 مرتبة، لتواصل الصعود سنة 2016 بأربعة مراتب، تلاه انخفاض بمرتبة واحدة خلال سنتي 2017 و 2018، إلا انها مصنفة افضل من تونس و الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية.

اما على المستوى الاقليمي أي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبالاعتماد على التصنيف المعتمد الذي صنف الدول ضمن ستة درجات للحرية الاقتصادية كالتالي: حر ، معظمها حر، معتدل الحرية، في الغالب غير حر، مكبوت، لم يتم تصنيفها. حيث أن تصنيف الجزائر كان سنة 2012 ضمن في الغالب حر، ثم تراجع التصنيف سنة 2013 ليندرج ضمن مكبوت، ليعود في سنة 2014 الي في الغالب حر، تلاه سنة 2015 الانخفاض الى تصنيف مكبوت وهكذا ظل التصنيف يتأرجح بين هذين التصنيفين بالتناوب سنة بسنة.

اما تونس فقد عرفت استقرار في التصنيف حيث خلال سنوات الدراسة كانت ضمن في الغالب ليس حر . بالنسبة للمغرب خلال سنة 2012 كانت قد صنفت ضمن معتدل الحرية، لتتخفف بعدها خلال سنتي 2013 و 2014 إلى تصنيف في الغالب ليس حر، لتعاود بعدها الارتفاع خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 إلى تصنيف معتدل الحرية. وهو تصنيف مقبول اذا ما قرن بتونس والجزائر.

2- مؤشر التنافسية العالمية

يوضح الجدول التالي درجة وترتيب كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2012-2017، حيث درجات المؤشر من 1 الى 7، فكلما اقترب المؤشر من 1 دل على الوضع السيء للدولة من حيث التنافسية العالمية، في حين كلما اقترب من 7 فهذا يعني وضع جيد.

يتكون مؤشر للتنافسية العالمية من ثلاث مؤشرات فرعية هي المتطلبات الاساسية، معززات الكفاءة وعوامل الابتكار والرقي، حيث كل مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية يتكون بدوره من مجموعة من المؤشرات.

الجدول رقم (2): مؤشر التنافسية العالمية في الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2012-2017

السنوات	البلد	مؤشر التنافسية العالمية		المتطلبات الاساسية		معززات الكفاءة		عوامل الابتكار والرقي	
		درجة	ترتيب	درجة	ترتيب	درجة	ترتيب	درجة	ترتيب

144	2.3	136	3.1	89	4.2	110	3.7	الجزائر	2012
								تونس	144
غير متوفرة									دولة
84	3.4	79	3.9	68	4.6	70	4.1	المغرب	
143	2.6	133	3.2	92	4.3	100	3.8	الجزائر	2013
79	3.5	88	3.8	74	4.5	83	4.1	تونس	148
100	3.3	84	3.9	69	4.6	77	4.1	المغرب	دولة
133	2.9	125	3.3	65	4.6	79	4.1	الجزائر	2014
93	3.4	94	3.7	85	4.4	87	4.0	تونس	144
82	3.5	78	3.9	57	4.7	72	4.2	المغرب	دولة
124	3.0	117	3.4	82	4.4	87	4.0	الجزائر	2015
110	3.3	98	3.7	78	4.4	92	3.9	تونس	140
92	3.4	82	3.9	55	4.7	72	4.2	المغرب	دولة
119	3.1	110	3.6	88	4.3	87	4.0	الجزائر	2016
104	3.3	103	3.7	79	4.4	95	3.9	تونس	138
86	3.5	88	3.9	51	4.8	70	4.2	المغرب	دولة
118	3.1	102	3.7	82	4.4	86	4.1	الجزائر	2017
97	3.4	99	3.7	84	4.4	95	3.9	تونس	137
74	3.6	85	3.9	57	4.8	71	4.2	المغرب	دولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية للسنوات: 2013/2012، 2014/2013،

2015/2014، 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

بالنسبة للجزائر من سنة 2012 الى غاية سنة 2014 هناك ارتفاع في درجة مؤشر التنافسية العالمية، رافقه تحسن في ترتيب الجزائر على الصعيد الدولي، لتسجل سنة 2015 انخفاض طفيف في قيمة المؤشر الذي استقر سنة 2016 عند نفس القيمة، ليعود سنة 2017 ويرتفع، قابل هذا تراجع في ترتيب الجزائر، ويعود هذا لتباين قيمة المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية، حيث بالنسبة للمتطلبات الاساسية عرف تزايد في قيمته الى غاية سنة 2014، لينخفض بعدها على مدار سنتي 2015 و2016، ليعود سنة 2017 ويسجل ارتفاع طفيف، ليعرف ترتيبها الدولي تذبذب حيث سجلت أفضل ترتيب لها خلال سنتي 2014 و2017، حيث يتكون هذا المؤشر بدوره من أربعة مؤشرات فرعية، كانت أعلى درجة مسجلة على مدار سنوات الدراسة في الصحة والتعليم الابتدائي، تليها بنية الاقتصاد الكلي، لتكون اقل الدرجات مسجلة في البنية التحتية والاطار المؤسساتي في الجزائر.

أما بخصوص معززات الكفاءة فلقد عرفت قيمته زيادة سنة بعد أخرى، قابله تحسن ترتيب الجزائر دوليا من سنة لأخرى، غير ان هذا الترتيب يبقى متأخر لأنها ظلت تحتل المرتبة البعد المئة، وعند الغوص في مكونات هذا المؤشر نجد أنه طيلة سنوات الدراسة كانت أكبر درجة مسجلة في حجم السوق، في حين كان مؤشر الاستعداد التكنولوجي وتطور سوق المالي يحظون بأقل الدرجات، أي أنه مزال هناك الكثير أمام الجزائر على الصعيد التكنولوجي وتطوير سوقها المالي. أما بخصوص عوامل الابتكار والرقمي هي الأخرى عرفت تحسن في الدرجة والترتيب خلال سنوات الدراسة، حيث كانت دائما الدرجة الأعلى لتطور الأعمال والدرجة الاقل للابتكار. وبالرغم من التحسن المسجل الا انها مازالت تنذيل الترتيب على الصعيد الدولي.

بالنسبة لتونس مؤشر التنافسية العالمية سجل تراجع في قيمته على مدار سنتي 2014 و2015 ليستقر بعدها على باقي سنوات الدراسة، بالمقابل سجلت تراجع في الترتيب الدولي من سنة لأخرى لتستقر سنة 2017 عند نفس الرتبة، حيث عرفت المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية تباين فقيمة مؤشر المتطلبات الاساسية عرفت انخفاض سنة 2014 لتستقر بعدها على مدار السنوات الباقية، في حين الترتيب الدولي عرف تذبذب من سنة لأخرى بين ارتفاع وانخفاض، وبالنظر للمؤشرات المكونة لمؤشر المتطلبات الاساسية نجد أن اعلى درجة كانت مسجلة طيلة سنوات الدراسة في الصحة والتعليم الابتدائي، في حين أقل درجة سجلت في البنية التحتية والاطار المؤسساتي. فيما يخص قيمة مؤشر معززات الكفاءة هي الأخرى عرفت انخفاض سنة 2014 لتستقر بعدها على مدار السنوات الباقية، في حين الترتيب الدولي عرف عدم استقرار من سنة لأخرى بين ارتفاع وانخفاض، حيث كانت أكبر درجة في مكونات هذا المؤشر مسجلة في التعليم العالي والتكوين، وأقل درجات سجلت في تطور السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي وكفاءة سوق العمل. أما مؤشر عوامل الابتكار والرقمي عرفت انخفاض في القيمة على مدار سنوات الدراسة ليسجل سنة 2017 استقرار في القيمة، في حين كان الترتيب الدولي في تراجع الى غاية سنة 2016 اين سجل تحسن في الترتيب استمر الى غاية سنة 2017، حيث اعلى درجة سجلت في تطور الاعمال والدرجة الاقل كانت للابتكار.

بالنسبة للمغرب عرف مؤشر التنافسية العالمية من حيث القيمة استقرار خلال سنتي 2012 و2013، ليسجل بعدها ارتفاع طفيف ثم ليبقى مستقر على باقي سنوات الدراسة، في حين الترتيب الدولي عرف تذبذب خلا سنوات الدراسة بين تراجع وتقدم، حيث سجل اقل ترتيبه له خلال سنة 2016. حيث سجلت مكوناته الفرعية تباين فقيمة مؤشر المتطلبات الاساسية عرفت

استقرار خلال السنتين 2012 و2013، لتعرف بعدها ارتفاع طفيف استقر الي غاية سنة 2015، ثم ترتفع مرة أخرى وتستقر الى غاية سنة 2017، الترتيب الدولي عرف تذبذب، حيث سجل أحسن مرتبة في سنة 2016، حيث بالنظر لمكونات هذا المؤشر الفرعي نجد أنه طيلة سنوات الدراسة كانت أعلى درجة مسجلة في الصحة والتعليم الابتداعي على غرار تونس والمغرب، وأقل درجة سجلت في الاطار المؤسسي. أما قيمة مؤشر معززات الكفاءة عرفت استقرار في قيمتها طيلة سنوات الدراسة، لكن بالمقابل شهد الترتيب الدولي تذبذب ليسجل أحسن مرتبة سنة 2014، حيث سجلت أعلى درجة في كفاءة سوق السلع، بينما أقل درجة كانت في التعليم العالي والتكوين، كفاءة سوق العمل. أما فيما يخص مؤشر عوامل الابتكار والرقمي عرف تذبذب على مدار سنوات الدراسة سواء في القيمة او الترتيب، حيث سجل افضل ترتيب له في سنة 2017، وعلى غرار الجزائر وتونس اعلى درجة سجلت في مكونات مؤشر عوامل الابتكار والرقمي كانت في تطور الاعمال والدرجة الاقل كانت للابتكار.

3- مؤشر مدركات الفساد

يوضح الجدول التالي درجات مؤشر مدركات الفساد الذي سجلت في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2012-2017.

الجدول رقم (3): درجة مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2012-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
33	34	36	36	36	34	الجزائر
42	41	38	40	41	41	تونس
40	37	36	39	37	37	المغرب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني

https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ما يلي :

هناك تذبذب طفيف في توزيع درجات المؤشر خلال سنوات الدراسة وهذا بالنسبة لكل من الجزائر، تونس والمغرب. بالنسبة للجزائر هناك ارتفاع في درجة المؤشر في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وهذا يدل على تحسن في مؤشر مدركات الفساد، وبقت مستقرة على مدار سنتي 2014 و2015، لتعرف بعدها انخفاض بدرجتين سنة 2016 لتتخفف بدرجة أخرى سنة 2017 وهذا بسبب تزايد مظاهر الفساد الذي يقيسها هذا المؤشر من الرشوة، اختلاس المال العام، المحسوبية... الخ، وكذلك انخفاض آليات مكافحة الفساد من محاسبة المسؤولين الفاسدين، وجود قوانين صارمة.. الخ.

بالنسبة لتونس عرفت استقرار في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنتي 2012، 2013، لينخفض بدرجة سنة 2014 ثم يواصل الانخفاض بدرجتين في سنة 2015 وهو مؤشر على زيادة مظاهر الفساد في تونس خلال سنة 2015، لتستدرك بعدها

هذا الانخفاض حيث عرفت سنة 2016 زيادة بثلاث درجات في مؤشر مدركات الفساد، لتوصل في الزيادة بدرجة خلال سنة 2017، مما يدل على زيادة الجهود المبذولة من قبل السلطات التونسية لمحاربة مظاهر الفساد.

أما المغرب فهي الأخرى عرفت استقرار في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنتي 2012 و 2013، ليرتفع المؤشر بدرجتين خلال سنة 2014 مما يدل على انخفاض مظاهر الفساد في المغرب سنة 2014، لتعرف انخفاض سنة 2015 على غرار الجزائر وتونس، وهو ما يدل على زيادة مظاهر الفساد خلال هذه السنة بالنسبة للبلدان الثلاثة، لتعود وتعرف زيادة خلال سنة 2016 استمرت إلى سنة 2017 بزيادة قدرت بثلاث درجات مقارنة بسنة 2016، مما يدل على انخفاض مظاهر الفساد في المغرب.

بالرغم من الزيادة في درجات مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر، تونس و المغرب، إلا أن هذه الزيادة لم تبلغ المستوى المطلوب، حيث مازالت الدول الثلاثة ضمن الجزء الثاني من الترتيب حيث صنفتهم ضمن 50% من الدول التي تقل فيها درجات مؤشر مدركات الفساد، إلا أن تونس دائما في الصدارة مقارنة بالجزائر والمغرب حيث خلال سنة 2017 كان ترتيبهم دوليا كالتالي: تونس في المرتبة 74، ثم المغرب في المرتبة 81، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 112 من بين 180 دولة.

4- مؤشر سهولة اداء الاعمال

يبين الجدول الموالي درجات مؤشر سهولة الاعمال ومكوناته الفرعية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2017 و2018.

الجدول رقم (4): مؤشر سهولة اداء الاعمال في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنتي 2017 و2018

2018			2017			
المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	
67.91	63.58	46.71	67.94	63.78	46.72	المؤشر العام
92.46	85.02	77.54	90.75	85.01	77.54	بدء النشاط التجاري
97.73	67.49	58.89	79.77	67.27	58.93	استخراج تراخيص البناء
76.52	82.28	60.56	79.71	82.32	60.58	الحصول على الكهرباء
64.35	63.21	43.83	65.19	63.22	43.83	تسجيل الملكية
45.00	45.00	10.00	45.00	45.00	10.00	الحصول على الائتمان
58.33	48.33	33.33	58.33	48.33	33.33	حماية الاقلية

المستثمرين						
دفع الضرائب	85.72	60.14	54.11	83.74	62.25	54.11
التجارة غير الحدودية	81.12	70.50	24.15	81.12	70.50	24.15
انفاذ العقود	61.85	59.33	55.49	61.85	59.33	55.49
تسوية حالات الاعسار	34.03	54.53	49.24	33.89	54.53	49.24

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>

<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/tunisia>

<http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/morocco>

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

بالنسبة للبلدان الثلاثة نلاحظ أن الفروقات طفيفة في المؤشر العام لسهولة أداء الاعمال بين سنتي 2017 و 2018، غير أن المغرب وتونس أعلى أداء من الجزائر وبفارق معتبر، حيث احتلت المغرب سنة 2018 المرتبة 69 تليها تونس 88، لتأتي الجزائر في المرتبة 166 من أصل 190 دولة، وهذا ترتيب متأخر جدا، مقارنة بالجهود المبذولة من الجزائر لتحسين أداء الاعمال من اصدار قوانين استثمار غنية بجملة من المزايا، وتقليص الوثائق الادارية بالإضافة لتحسين البنى التحتية.

حيث نلاحظ ان الجزائر كانت متأخرة عن المغرب وتونس في كل المؤشرات الفرعية لسهولة اداء الاعمال، حيث الجزائر سجلت سنة 2018 ثبات في كل المؤشرات الفرعية ماعدا استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء عرفا تراجع طفيف مقارنة بسنة 2017، أما بالنسبة لتونس سجلت معظم المؤشرات الفرعية ثبات وعرفت بعض المؤشرات الأخرى ارتفاع او انخفاض طفيف، أما المغرب عرفت هي الأخرى ثبات في معظم المؤشرات الفرعية وتغير في البعض الآخر، حيث عرف مؤشر استخراج تراخيص البناء ارتفاع ملحوظ في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

5- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يوضح الجدول التالي تصنيف كل من الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

الجدول رقم (5): مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال سنة 2018

السنة	الجزائر	تونس	المغرب
2018	C عالي	C عالي	A4 مناسب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

<http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations-pays-2eme-trimestre-2018>

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المغرب من بين 160 دولة تصنف ضمن الدول التي المخاطر القطرية فيها مناسبة وهذا حسب مؤشر الكوفاس، حيث تحتل المغرب مرتبة مقبولة مقارنة بكل من الجزائر و تونس حيث تم تصنيفهما ضمن الدول عالية المخاطر، وهو ما يعني عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية بالإضافة الى ارتفاع مخاطر عدم قدرة الدولة على السداد.

النتائج والتوصيات

من خلال عرضنا لبعض المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، تونس والمغرب تبين ان دول المغرب العربي تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات قياس مناخ الاستثمار، فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل كل من الجزائر، تونس والمغرب لتحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية إلا أن المؤشرات أعطت نتائج سلبية مقارنة بالجهود المبذولة، وهو ما يعكس صعوبة الاستثمار بهذه الدول.

توصلت الدراسة لجملة من النتائج من أهمها:

- يتضح من خلال المقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب من حيث مؤشر الحرية الاقتصادية، نجد الجزائر احتلت المرتبة الاخير، بالمقابل كانت المغرب في المرتبة الاولى وبفارق معتبر، وهو ما يعبر عن وضع الجزائر المتأخر حتى عن دول الجوار، اي ان الجزائر لا تتمتع بالحرية الاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمارات اليها؛
- فيما يخص مؤشر التنافسية العالمية، نجد تونس تحتل المرتبة الاخيرة، والمغرب تحتل المرتبة الاولى على مدار سنوات الدراسة وبفارق ليس بالبعيد عن ترتيب الجزائر، وبالرغم من هذا تبقى المراتب المحققة بعيدة عن امكانيات هذه الدول وبالأخص الجزائر؛
- احتلت الجزائر المركز الاخير من حيث مؤشر مدركات الفساد، في حين كان المركز الاول لتونس، بفارق معتبر بينها وبين الجزائر، وهو ما يعكس تفشي ظاهرة الفساد بالجزائر ونقص التدابير المتخذة لمحاربتها؛
- بالنسبة لمؤشر سهولة اداء الاعمال، احتلت المغرب المركز الاول، والمركز الاخير كان للجزائر بفارق معتبر، اي ان اداء الاعمال في الجزائر لا يتمتع بالسهولة المطلوبة وبالتالي عدم امكانية استقطاب الاستثمارات الاجنبية؛
- بالنسبة لمؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية، كانت المغرب في المرتبة الاولى تليها كل من الجزائر وتونس، حيث كان تصنيف المغرب ضمن الدول المناسبة، في حين كل من الجزائر وتونس كانتا ضمن الدول عالية المخاطر، وهذا مؤشر سيء جدا بالنسبة لتونس والجزائر، حيث يجعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة تذهب للمغرب وتستبعد تونس والجزائر.

التوصيات:

- يجب العمل على تحسين مناخ الاستثمار ببذل جهود أكبر ومعالجة نقاط القصور كتحسين البنى التحتية وجعلها بموصفات عالمية؛
- محاربة الفساد بكل أنواعه الذي اصبح يشكل أكبر خطر يهدد مناخ الاستثمار في هذه الدول وعلى رأسها الجزائر؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تحسين مناخ الاستثمار ومحاولة تكيفها مع طبيعة كل دولة من دول المغرب العربي؛
- الاستغلال الامثل لمكانيات على غرار الطبيعية منها التي تتمتع بها هذه الدول وخاصة الجزائر، من أجل جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المراجع والهامش

1. خلوط فوزية، واقع مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، جانفي 2017، ص 206.
2. فادي كمال، قاسي ياسين، مناخ الاستثمار في الدول العربية واهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة- حالة الجزائر-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 4، ديسمبر 2015، ص 62.
3. فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الاجنبي كآلية لتنشيط تنافسية الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 100.
4. عائشة موزاوي، حقوق الملكية الفكرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تطوير مناخ الاستثمار -عرض تجارب دولية-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2012/2011، ص 72.
5. زغاش عبد القادر، دراسة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر، حالة الاستثمارات السياحية الساحلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص 44.
6. قراس حياة، اثر تحسين مناخ الاستثمار على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2012)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2016/2015، ص 39.
7. بولحجل كريمة، تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990/2011، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 32.
8. عبد الحميد برحومة، عنزة برياش، مخاطر مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013، ص 231.
9. زيدان زهية، دور المناخ الاستثماري في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1992-2012) اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 29.
10. بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 107.
11. صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، فعالية المناخ الاستثماري واثره في سوق الاوراق المالية دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص 365.
12. بن مسعود محمد، مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية، مجلة الحقيقة، العدد 22، سبتمبر 2012، ص 264.
13. قاسم حسنة، قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع الاشارة الى بعض الدول، مجلة الحقيقة، العدد 19، ديسمبر 2011، ص 120.
14. بن لكحل محمد امين، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، جانفي 2017، ص 141.